الفصل الخامس

استنهاض صناعة الدواء العربية
المتطلبات ـ المحاذير ـ الآليات

أ ـ المتطلبات:

١ ـ ادراك واستيعاب خصوصية صناعة الدواء، باعتبارها صناعة تقوم على العلم، وتعتمد منتجاتها عملياتها الصناعية (ومن ثم القيمة المضافة الكبيرة) على البحث والتطوير، وبالتالى فإن التطور الرأسى (أى التفوق النوعى) فى هذه الصناعة هو الذى يصنع قدرات تنافسية فى السوق العالمية، وهو الذى يخرج بصناعة الدواء العربية من حدود منافسة بعضها البعض على الأرض العربية، إلى طموح الامتداد إلى سوق الملايين من البشر فى الساحة العالمية. ومن الضرورى هنا لفت الانتباه إلى أن الاكتفاء بالتقدم الأفقى للصناعة الدوائية العربية جعل كل زيادة فى الامتداد الأفقى (بزيادة عدد المصانع المتشابهة تكنولوجيا) تقابلها زيادة فى الاعتماد على الخارج فى استجلاب المواد الخام، وحقوق التصنيع.

٢ ـ ادراك حجم الامكانيات الذاتية للصناعة الدوائية العربية:

تتركز الإمكانيات العربية أساساً فيما يلى:

أ ـ سوق دوائية عربية مجتمعة، يتوقع أن يصل حجمها حوالى ٤ر٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠.

ب ـ إمكانية النمو والتكامل مع صناعات مغذية أخرى (مثل صناعة البتروكيماويات).

جـ ـ وجود مصدر خصب للاكتشافات الدوائية، لم يستغل الاستغلال الملائم بعد، ويتمثل فى المنتجات الطبيعية (النباتات والحيوانات فى البر والبحر).

د ـ إمكانيات بشرية من باحثين وتقنيين فى العشرات من كليات الصيدلة والعلوم والطب والزراعة، وكذلك مراكز البحوث فى عديد من البلدان العربية، ويتوافق ذلك مع امكانيات تمويلية كامنة، لم تستخدم بعد. وبخصوص تمويل البحوث، نشير إلى أن شركات الدواء العالمية تخصص نسبة ١٠ ـ ٢٥٪ من المبيعات لتمويل أنشطة البحث والتطوير. واذا صرف الحد الأدنى من هذه النسبة فى المنطقة العربية، والتى بلغت مبيعات الأدوية المحلية فيها ١٣١٥ مليون دولار، طبقاً لإحصائيات ١٩٩٣ فسيخص البحوث عندئذ تمويل مالى قدره ١٣١ر٥ مليون دولار، ومن الممكن بالطبع أن يزداد هذا التمويل عدة أضعاف، إذا ماتم توجيه استثمارات مباشرة إلى

مجال البحوث الدوائية. والجدير بالذكر هنا أن مخصصات الصناعة الدوائية الإسرائيلية فى مجال البحوث عام ١٩٩٥ بلغت كما أشرنا من قبل ١٣٥ مليون دولار. وأما عن مخصصات البحوث فى الصناعة الدوائية فى الهند (باعتبارها إحدى الدول المتقدمة دوائيا على مستوى العالم الثالث) فقد بلغت ٣٢ مليون دولار عام ١٩٩٤/٩٣.

٣ ـ التعامل المنظومى

ولأن تقدم المعرفة يصاحبه دائما انحسار تدريجى للعشوائية فى مقابل ازدياد تدريجى لآليات التنبوء والتخطيط والادارة والتقييم والمتابعة، أى تقدم درجة المنظومة، فإن صناعة الدواء باعتبارها صناعة تقوم على التطوير السريع فى العلم والتكنولوجيا هى أحوج ما تكون للتناول المنظومى.. وعليه فإن على صناعة الدواء فى كل قطر عربى وفى الاقطار العربية مجتمعة أن تواصل وجودها، وأن تنمى نفسها، من خلال بناء منظومى ومهام منظومية. هذا ويستلزم التعامل مع التحديات السابق الاشارة اليها إدراك الحاجة للتنسيق المنظومى بين الصناعات الدوائية العربية؛ بحيث تنشأ بينها تشاركيات وتحالفات استراتيجية، توسع من التأثير الإيجابى فى قاعدة «بلد المنشأ»، وتساعد على تحقيق أكبر قدر من الفوائد عند التعامل مع اتفاقيات المشاركة، أو عند الدخول فى أسواق اقليمية مثل السوق الشرق أوسطية فضلاً عن تقوية القدرات الذاتية فى البحوث والتطوير.

٤ ـ دور إيجابى للحكومات

وفى ضوء ما أشرنا إليه عن الدور الايجابى للحكومات (تجاه صناعة الدواء) على الساحة العالمية يقع على الحكومات العربية تجاه صناعة الدواء المحلية أربعة أدوار رئيسية نوجزها فيما يلى:

* تقديم الرؤية الاستراتيجية والعون والمساعدة والتشجيع والتحفيز فى الأمور التى تتطلب عائداتها نشاطاً طويل المدى.

* بذل أقصى الجهود من أجل توجيه آليات العلاقات الدولية ومتغيراتها لتحقيق أحسن عون مباشر وطويل المدى للصناعة الوطنية للدواء (وسيظهر ذلك بالطبع فى اتفاقات الشركة والتحركات الإقليمية القادمة).

* الاهتمام الجدى بتفهم واستيعاب وحل المشكلات التى تواجه الصناعة الوطنية للدواء.

* مساعدة المنظمات العربية المعنية (مثل الاتحاد العربى لمنتجى الأدوية) على رسم استراتيجية عربية طويلة المدى، وعلى إدارة تنسيق صناعى وبحثى عربى فى شتى البلدان العربية.

ب ـ المحاذير:

نوه المنظور الإسرائيلى المستقبلى للشرق أوسطية ـ كما جاء فى مؤتمر عمان ١٩٩٥ ـ إلى اعتبار الاردن مركزاً لصناعة الدواء فى المنطقة...، وفى القاهرة عقد

اتحاد الصناعات عدة لقاءات وندوات (فى النصف الأول من عام ١٩٩٦) لبحث دعوة أمريكية بضرورة تنازل مصر عن الفترة الانتقالية، التى تقضى بعدم سريان قانون حماية الملكية الفكرية لفترة ٥ ـ ١٠ سنوات (والمتاحة لمصر وسائر الدول النامية) على أساس أن هذا التنازل سيشجع شركات الدواء العالمية على الاستثمار فى مصر؛ لتكون مصر مركزاً لصناعة الدواء فى المنطقة...،

وفى تقديرنا أن التعامل مع كل من المنظور الاسرائيلى والدعوة الامريكية ينبغى أن يأخذ فى الاعتبار أن الصناعة الدوائية الإسرائيلية تتفوق إلى حد كبير (لكن ليس بفارق يمتنع اجتيازه) على كل من الصناعة الدوائية فى مصر وفى الاردن.. وأن التعامل والتعاون بين الصناعة الدوائية الاسرائيلية والصناعة الدوائية العالمية يدار ويسير بأسهل وأسرع وأكفأ منه بالنسبة للجانب المصرى أو الأردنى.... وعليه قد ينتج عن الالتزام السريع (دون دراسة وتمحيص) بالنوايا الحسنة فى المنظور الإسرائيلى أو الدعوة الامريكية أن تفاجأ الصناعة الدوائية العربية (فى مصر والاردن أو غيرهما) بأنها ليست أبدا مركزا لصناعة الدواء فى المنطقة... أو بأنها مركز درجة ثانية كأن تكون مثلا مركزاً لصناعة التشكيل الدوائى التقليدى، بينما تكون الاستثمارات المتقدمة تكنولوجيا هناك فى الصناعة الدوائية الإسرائيلية باعتبارها حالياً هى الأكثر تطوراً، والأقرب إلى المناخ الصناعى العالمى. والحقيقة أن درجة النمو الذاتى الوطنى فى صناعة الدواء وفى مناخها هو الأكثر تأثيراً وجذباً على الاستثمارات الاجنبية. وبالتالى نرى أن التحالف الاستراتيجى الداخلى فى صناعة الدواء العربية هو الوسيلة الأقوى لتحقيق أمرين اولهما: جذب الاستثمارات الاجنبية القائمة على التكنولوجيا الراقية... وثانيهما تحقيق احسن استفادة فى أية مفاوضات أو مخططات لمشروعات اقليمية أو دولية.

جـ ـ الآليات:

١ ـ التحالفات الاستراتيجية العربية ـ عربية، والعربية ـ أجنبية، فى اطار مشروعات بحثية وتسويقية على أن يكون هدف التحالفات اكتساب قدرات تطويرية فى مجالات التكنولوجيا العالمية والجديدة (مثل: تصنيع المواد الخام ـ التكنولوجيا الحيوية ـ التشكيل الصيدلى المتطور).

٢ ـ إنشاء مركز بحوث قطاع خاص من تحالف بين شركات الدواء والبنوك العربية، وبتسهيلات من الحكومات القائمة على أن يدير هذا المركز بحوثاً تطويرية وأساسية موجهة طويلة المدى، ويكون هدفه عمل اختراق بحثى، يعين الصناعات الدوائية العربية على التعامل مع التطورات الجذرية radical changes فى التكنولوجيات الدوائية. ومن الضرورى أن تجرى أعمال المركز من خلال المشروعات والتعاقدات؛ بحيث يكون له عائد مادى يوزع على المساهمين فيه، وبحيث يجرى تطبيق إنجازاته البحثية بواسطة الشركات المساهمة فى انشائه. ومن الجدير بالذكر أن إنشاء مثل ذلك المركز على المستوى العربى يعتبر حاجة أساسية لصناعة الدواء العربية فى مواجهة الأنشطة البحثية القوية فى إسرائيل، فضلاً عن الانشطة البحثية العملاقة فى الشركات الكبرى، مثل: شركة جلاكسو ويلكوم وشركة نوفارتس، والتى يتعدى

حجمها فى كل منها البليون دولار. كما تتيح المساهمة العربية فى انشاء مثل ذلك المركز البحثى تجنيب أى شركة عربية مفردة أو بلد عربى ما تحمل مخاطر البحوث والتطوير، بينما تتيح فى الوقت نفسه المشاركة فى ايجاده (المركز البحثى)، وفى الاستفادة من مزاياه وأرباحه على المدى الطويل (ملحوظة قدمنا اقتراحاً مشابهاً على المستوى القطرى فى مصر، والاقتراح منشور بالتفصيل فى جريدة الاهرام المصرية ـ العدد الصادر فى ١٩٩٤/٣/٣٠ بعنوان تحالف استيراتيجى وطنى فى صناعة الدواء).

ومن الضرورى هنا جذب الانتباه إلى أن استيراتيجية المركز البحثى المقترح ترتكز على الأداء المنظم فى ثلاث اتجاهات.

أ ـ البحوث الخدمية.

ب ـ البحوث التطويرية.

جـ ـ البحوث الأصلية، حيث يوفر ذلك ـ من وجهة نظرنا ـ إمكانيات مرنة ومتوازنة تؤدى إلى النجاح الاقتصادى للمركز وإلى تطور قدراته التقنية وعائداته التكنولوجية مع الزمن.

٣ ـ تنسيق التنافسية العربية، وتحقيق ما يمكن أن يطلق عليه «عوربة» صناعة الدواء فى المنطقة؛ بحيث يؤخذ فى الاعتبار تكامل الاتجاهات التكنولوجية (مثل: التشكيل الصيدلى ـ التكنولوجيا الحيوية ـ التشييد الكيميائى... الخ) على المستوى العربى، مع إتاحة التنافس داخل كل اتجاه. ذلك بالإضافة إلى تنظيم وتطوير صناعة الأدوية الجنيسة generic drugs بحيث تحقق بها صناعة الدواء العربية تنافساً فى السوق العالمية.

٤ ـ **التكيف الإيجابى مع اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية** (الجات/ منظمة التجارة العالمية)؛ حيث إن هذه الاتفاقية ستطبق علينا إن عاجلا أم آجلا.. وحتى اذا حصلت البلدان العربية على أطول فترة انتقالية متاحة (١٠ سنوات).. فإن المطلوب قبل نهاية هذه الفترة أن تكون صناعة الدواء العربية قادرة على الاستفادة من الحماية الفكرية (أى مصدرة وليس فقط مستوردة لبراءات الاختراع وحقوق الملكية). وفى تقديرنا يتطلب الأمر فإن أن تكون لنا استراتيجية ما طويلة المدى، والاستراتيجية التى نقترحها فى هذا الخصوص هى «التكيف الإيجابى» مع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، والذى يمكن أن يكون بالالتفاف حولها. ويتحقق «الالتفاف» بأن تدار البنية البحثية العربية (راجع بند ١ و ٢ فى الآليات) بطريقة

تكفل لها بعد حوالى ٨ سنوات من الآن، القدرة على إضافة تطويرات بسيطة متصاعدة incremental changes لأى تغييرات جذرية يكون قد حققها (أو يحققها) من سبقونا فى صناعة الدواء.. وبهذه الطريقة تكتسب صناعات الدواء العربية براءات خاصة بها، وتنمو قدرتها التنافسية المؤثرة بالتدريج (ملحوظة: اتبعت اليابان استراتيجية مشابهة، من أجل التفوق على صناعة أشباه الموصلات الأمريكية واكتساب ٨٠٪ من السوق العالمية التى كانت مخصصة للأمريكيين).

٥ ـ الاستفادة القصوى من الفترة الانتقالية قبل تطبيق قانون حماية الملكية الفكرية، ويكون ذلك بتنمية القدرة التطويرية الوطنية؛ خاصة فى مجال التكنولوجيا الحيوية، والذى يشكل حاليا هدفاً رئيسياً للاستثمارات الدوائية، ويعتبر، ولايزال ـ نسبيا ـ فى بداياته.

obeikandl.com